رقم الترميز الدولي / ISSN: 2710-2653
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 14 / 4 / 2022
تاريخ قبول البحث 2 / 10 / 2022

مشروع "الغاب" وأثره على مستقبل العراق السياسي

The GAP Project and its Impact on Iraq's Political Future

أ.م.د. حمزه رحيم صفوي
جامعة طهران/ كلية الدراسات الإقليمية
Dr. Hamza Rahim Safavi
University of Tehran/College of Regional Studies
safavi@ut.ac.ir

علي ضياء الدين محمد
جامعة طهران/ كلية الدراسات الإقليمية
Ali Ziauddin Muhammad
University of Tehran/College of Regional Studies
ali.alfayadh@ut.ac.ir

IRAQI Academic Scientific Journals
https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

تعتبر تركيا منبعاً لنهري دجلة والفرات مما سببت مشاكل مزمنة خلال السنوات الأخيرة، بما في ذلك انخفاض التهديدات المائية والبيئية، وتصاعد التوترات الداخلية مع جيرانها كالعراق "السؤال الرئيسي في الدراسة الحالية هو كيف يمكن أن يؤثر تنفيذ مشروع "الغاب" على المستقبل السياسي للعراق وفي الاجابة على هذا السؤال يبحث المؤلف الوضع المائي للبلدين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية وجزء من الدستور العراقي والآثار البيئية المدمرة لهذا المشروع على دول المصب من خلال مقابلات مع خبراء عراقيين باستخدام الطريقة النوعية يناقش البحث بأن مشروع "الغاب" سيكون له آثار تباعد سياسية اقتصادية وبيئية ومحلية مدمرة على العراق بحيث ظهرت نتائج البحث أن تزايد أزمة المياه تسبب الأضرار البيئية وزيادة الخلاف السياسي الداخلي والعداء والبراغماتية تجاه تركيا، وبالنتيجة فإن العراق سيقترب من روسيا والصين والاتحاد الاوربي وايران للحصول على المياه والتكنولوجيا الزراعية، وقد استخدمنا طريقة جمع البيانات الوثائقية وكذلك استخدام الاستبيان.

الكلمات المفتاحية: "مشروع الغاب"،" تركيا"، "العراق"، "دجلة والفرات"، "السياسة المحلية"

Abstract

The Turkey's GAP project as an upstream country on the Tigris and Euphrates rivers is no exception to this rule, which in recent years has caused chronic problems such as declining water and environmental threats, and escalating internal tensions in its downstream neighboring countries like Iraq. The main question of the article is how the implementation of the Gap project can affect the political future of Iraq? In response to this question, the author examines the water situation of the two countries, international treaties and conventions, part of the Iraqi constitution, the destructive environmental effects of this project on the downstream country and interviews with Iraqi experts. Using the qualitative method, the article argues that the GAP project, will have devastating economic, environmental and domestic political divergence effects for Iraq. Findings show that this project not only increases the water crisis, environmental damage and domestic political divergence, but also leads to hostility and pragmatism towards Turkey, and as a result, Iraq to recieve water technology and agriculture. As a result, Iraq will move closer to Russia, China, the European Union and Iran to recieve water and agricultural technology. The method of data collection is documentary as well as the use of a questionnaire.

Keywords: "GAP project"," Iraq", "Turkey", "Tigris and Euphrates", "Domestic Policy"

المقدمة

يعد نهرا دجلة والفرات من أكثر المناطق تأزما في منطقة تجمعات المياه هذه، فهي أكبر من نهر النيل، وما يزيد من عمق ونطاق أزمة هذه الأنهار هو العداء والتنافس والصراعات السياسية والاقتصادية القائمة منذ فترة طويلة بين دول هذه المنطقة.[1]

يعتمد العراق على نهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا من أجل الموارد المائية للعراق وتركيا تاريخ طويل من النزاعات على المياه يعود تاريخه إلى عشرينيات القرن الماضي وقعت الدول الثلاث، العراق وسوريا وتركيا، أول اتفاق لهما في عام 1926، لكن تركيا في ذلك الوقت تجاهلت التزاماتها بموجب الاتفاقية بموافقة الملك فيصل الثاني والرئيس التركي (عصمت إينونو) على معاهدة الصداقة وعلاقات الجوار في عام 1946 وقع العراق وتركيا معاهدة أخرى لكن البلدين فشلا فيما بعد في تنفيذها.

في الستينات زاد الطلب على الموارد المائية في العراق وسوريا وتركيا بشكل كبير بسبب النمو السكاني[2]، حتى سبعينات القرن الماضي، أدى وجود نهرا دجلة والفرات إلى عزل العراق عن البلدان المجاورة[3]. في نفس العقد أدى إنشاء مشاريع مائية ضخمة على نهر الفرات من قبل سوريا وتركيا إلى انخفاض كبير في كمية المياه التي تدخل العراق[4].

بلغ تدفق المياه واستهلاكها في عام 2015 الى 43 و66.8 مليار متر مكعب على التوالي، بينما سيكون في عام 2025 الى 17.61 و77 مليار متر مكعب على التوالي بالإضافة إلى ذلك تشير التوقعات إلى أن نهري دجلة والفرات سوف يجفان تمامًا بحلول عام 2040[5].

سيطرت تركيا على الممرات المائية الدولية بأهداف محددة، بما في ذلك نهري دجلة والفرات وانه يعتبر البلد المنبع يسعى إلى الاستفادة القصوى من هذه الفرصة لزيادة ازدهارها الاقتصادي وحصتها من المياه ضد دول المصب مثل العراق وسوريا إن ممارسة الضغط على دول المصب وخاصة العراق يمكن أن يُحسن الطاقة والمصالح السياسية والإقليمية لتركيا والنظام الدولي.

تسعى تركيا إلى إحياء دورها في المنطقة من خلال استخدام النفوذ المائي وإنشاء مشاريع على الممرات المائية الدولية مثل نهري دجلة والفرات (وهما نهران مشتركان بين البلدين).

يواجه العراق حاليًا نقصًا في المياه بسبب التحديات الداخلية والخارجية مثل سوء إدارة المياه والصراعات السياسية الداخلية والعلاقات غير المستقرة مع الدول المجاورة مثل تركيا وإيران وسوريا، قد يؤدي نقص المياه في مختلف القطاعات الوطنية من الزراعة إلى الصحة العامة إلى إلحاق أضرار جسيمة بالاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تثير ندرة المياه قضايا بيئية غير متوقعة، العوامل الداخلية في

العراق بما في ذلك الصراع على السلطة بين الجماعات العرقية والدينية المختلفة (الكردية والشيعية والسنية) وعدم كفاءة الحكومة والتحديات الدستورية والنفوذ في مناخات العراق المنظمة والمضطربة مع هذا المشروع ستفشل عملية بناء الدولة في هذا البلد، كما أن العوامل الخارجية مؤثرة في مناطق مختلفة من العراق، كذلك يمكن ان تكون للعوامل الداخلية تأثير أكثر على ذلك.

تبحث هذه الورقة في أهمية مشروع "الغاب" وتأثيره على مستقبل العراق السياسي ومستقبل علاقات العراق مع تركيا وآثاره، وبالمثل تم فحص العلاقات العراقية التركية وقوانين المياه المحلية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بين البلدين وفي الجزء الثاني من البحث تم استخراج 56 سؤالاً باستخدام استبيان مقياس ليكرت، تم تقييم مصداقية وموثوقية الاستبيان من خلال الصلاحية الظاهرية وتم تقييم صحتها بواسطة طريقة ألفا كرونباخ (الدرجة الأعلى من 0.7 صحيحة)، تمت دراسة عينة من 50 شخصا كعينة على مستوى أعضاء مجلس النواب وموظفي وزارة الخارجية ووزارة الزراعة ووزارة المياه وأساتذة وخبراء جامعيين عراقيين.

تم تعيين متغيرات الاستبيان في اختبارين من اختبارات t للطلاب لتحقيق أقصى قدر من الفعالية واختبار فريدمان لتحديد أولويات المتغيرات، تشمل الأسئلة الفرعية أيضًا:

1. كيف سيؤثر مشروع الغاب على مستقبل العراق السياسي الداخلي؟
2. ما هو تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل العلاقات العراقية التركية؟
3. ما هو مستقبل علاقات العراق مع القوى الإقليمية وعبر الإقليمية في ظل هذا المشروع؟
4. ما هو اثر مشروع "الغاب" على البيئة والاقتصاد العراقي؟

المحور الاول: الاطار المفاهيمي:

أ. **الأمن:** اقترح المنظرون تعريفات مختلفة للأمن وترد أمثلة عليها أدناه، يجادل باري بوزان بأن مفهوم الأمن له تطبيقات متعددة وهو أداة نظرية مفيدة لدراسة العلاقات الدولية فيما يتعلق بالقوة والسلام، أفضل تصنيف لأنواع الأمن يقدمه روبرت ماندل، وهو يقسم الأمن إلى خمسة فئات:

1. يرتبط الأمن العسكري بآثار القدرات الهجومية والدفاعية للحكومات، بالإضافة إلى تصورات كل منهما عن نوايا الآخر.

2. الأمن السياسي يشرف على الاستقرار المؤسساتي للحكومات وأنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تضفي الشرعية عليها.

3- يرتبط الأمن الاجتماعي بالقدرة على الحفاظ على الأنماط التقليدية واللغة والثقافة والدين والهوية الوطنية.

4- الأمن البيئي، ويركيزعلى الحفاظ على البيئة العالمية كنظام دعم أساسي تعتمد عليه الحياة البشرية كلها.

5- الأمن الاقتصادي، الوصول إلى موارد السوق المالية للحفاظ على مستويات مقبولة من الطاقة الإنتاجية الوطنية والرفاهية[6].

ب. الأمن البيئي: في العقود الأخيرة كانت عبارات مثل "التنازع على الموارد الطبيعية" و"ندرة الموارد الطبيعية"و"التدهور البيئي" و"الاحتباس الحرار" و"القلق بشأن عواقبها الاجتماعية والسياسية" كانت في صميم الأدبيات المتعلقة بالسياسة البيئية وامن العالم[7]، يرتبط الأمن البيئي بأي تهديد من خارج الدولة على الرفاه الاجتماعي والسكان، بحيث يمكن أن يؤثر على السياسة العامة. يعتبر البعض التهديدات البيئية في سياق الأمن القومي ويقول آخرون أن الأمن البيئي القومي هو في جوهره ظاهرة عالمية من حيث خصائصه المحددة، لذلك فهو يتطلب تعاونًا جماعيًا على نطاق عالمي[8]. الإنسان عامل مهم في البناء والدمار والتكوين والاضطرابات في العوالم البيولوجية[9].

ج. الاعتماد الجيوسياسي: هو اعتماد المصالح والأهداف الوطنية لدولة أو فاعل سياسي على القيم والمزايا الجغرافية للدول الأخرى والفاعلين السياسيين، تتميز المساحات الجغرافية بخصائص وقيم معينة ولا يتم توزيع الموارد والفوائد بالتساوي في جميع أنحاء العالم، وبهذا المعنى تصبح الدول والحكومات محتاجة ومترابطة، بالطبع لا تستخدم الحكومات دائمًا الوسائل السلمية لتلبية احتياجاتها وتحاول أحيانًا غزوعلى المناطق الجغرافية المهمة للآخرين والسيطرة عليها والاستيلاء عليها من خلال الحيل السياسية والهيمنة والتأثير والقوة وما إلى ذلك، وبالتالي فإنهم يشكلون أجواء متوترة وعدائية في علاقاتهم مع الآخرين، فالأهمية الكبيرة للقيم الجغرافية مثل الحدود والفضاء والموارد وغيرها يمكن أن تدفع الحكومات إلى الحرب من أجل تحقيقها والسيطرة عليها[10].

د.السياسة المائية: أدت الهيمنة والسيطرة على موارد المياه عبر الدول في بعض الأحيان إلى توترات بين البلدان. على مر التاريخ، كانت الأنهار بمثابة تبادل لتيارات وتطورات سياسية مهمة، دارت عليها عدة حروب إن نوع العمل بين الدول في استغلال هذه الموارد المائية المشتركة يمتد على نطاق واسع من التسوية والتعاون الكامل إلى عدم التوافق والحرب. وبالتالي، يمكن تعريف السياسة المائية على أنها: مجموعة فرعية من الجغرافيا السياسية التي تدرس دور المياه في السلوك السياسي على مستويات مختلفة، بما في ذلك المحلية (العلاقات الاجتماعية والخلافات والتوترات المحلية)، وطنية (السياسات المائية للحكومات، وخاصة إدارة المياه في الدولة مثل بناء السدود ونقل المياه من حوض إلى آخر)،

وإقليمية (العمليات السياسية بين البلدان التي هي أكثر أهمية اليوم على هذا النطاق) ودولي (قضايا مثل المفاوضات والقضايا الرئيسية في المؤتمرات الدولية حول المياه وقانونها الدولي)[11].

هـ. مشروع "الغاب" :«مشروع جنوب شرق الأناضول – "كاب"12» وهي خطة للتنمية البشرية والإقليمية في حوض الفرات ودجلة تشمل عدة مقاطعات[13].

بدأ استخدام المياه في نهري دجلة والفرات في ثلاثينيات القرن الماضي بسبب الحاجة إلى الكهرباء في عام 1977، تم تعديل الفكرة العامة لهذا المشروع وتمت الإشارة إليه باسم مشروع جنوب شرق الأناضول ("الغاب")[14]، تم طرح هذا المشروع كفكرة في كتاب "نهر الفرات وخطة تنمية جنوب شرق الأناضول" في عام 1971 للدكتور إيكولارز أستاذ الجغرافيا والدراسات الاقليمية في جامعة ميشيغان الامريكية[15]. تضمنت المكونات الرئيسية للمشروع 22 سداً و19 محطة طاقة هيدروليكية كانت ستروي 17000 كيلومتر مربع من الأراضي، كان الوقت المقدر لإنجاز المشروع عام 2010، ولكن بسبب المشاكل المالية والفنية والسياسية لم يكتمل بعد، يبلغ الحجم الإجمالي للمياه التي يمكن توفيرها حوالي 100 كيلومتر مكعب، أي ثلاثة أضعاف السعة الإجمالية لخزانات المياه في العراق وسوريا[16]. في حالة نهر الفرات تبلغ الاحتياجات المائية لتركيا وسوريا والعراق 15.7 و11 و13 كيلومترًا مكعبًا على التوالي[17].

لا يتجاوز الطلب على المياه في تركيا 15.6 كيلومتر مكعبًا سنويًا، بينما يصل إجمالي موارد المياه إلى 195 كيلومترًا مكعبًا سنويًا، إذا أخذنا في الاعتبار معدل النمو السكاني في تركيا، فإن عدد سكانها سيصل إلى 91 مليون نسمة في عام 2025 وسيكون الطلب 26.28 كيلومتر مكعب 676 ()[18]، ظهر بعض الأبحاث حول استهلاك المياه لهذا المشروع استهلاك المياه لـ 56 مليار متر مكعب من نهري دجلة والفرات والتي تشكل 20٪ من موارد تركيا المائية[19] هذا يعني عند الانتهاء من مشروع "الغاب" تسيطر تركيا على 80٪ من مياه الفرات و47٪ من نهر دجلة[20].

في هذا المشروع أيضا دول مختلفة بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإسرائيل والاتحاد الأوروبي وبعض الدول الأوروبية والبنك الدولي والاتحاد الدولي للطاقة الهيدروليكية ومجلس المياه العالمي والاتحاد الدولي للمياه وبعض الجامعات العالمية وقعوا عقوداً على تعاون الصناعات الزراعية والمنتجات العضوية والطاقة المتجددة[21]، سيتم الانتهاء من هذا المشروع في عام 2027 بناءً على التقديرات[22]. كما تدعي تركيا أن لديها سيطرة كاملة على مواردها المائية وأن السدود التي بنتها على نهري دجلة والفرات لا ينبغي أن تخلق مشاكل دولية لأن تركيا لا تعتبرها أنهارا دولية بل أنهارا وطنية[23].

المحور الثاني: اهداف مشروع "الغاب" التركي وأثره على البيئة والاقتصاد العراقي

تقوم تركيا بتنفيذ مشروعها متعدد الأغراض بهدف تحقيق عدد من الإنجازات السياسية والاقتصادية وخلق اقتصاد قوي قائم على مبادئ الصناعة الحديثة وإحياء الزراعة والتجارة وتعزيز صناعة السياحة في

البلاد[24]، بعد بناء هذا المشروع تسعى تركيا للسيطرة على الممرات المائية التابعة للعراق وسوريا. ستفيد هذه الاستراتيجية طويلة المدى تركيا ويمكن أن تساعدها في التغلب على نقص الطاقة[25]، مع الانتهاء من جميع المشاريع سيتم انتاج 27 مليار كيلوواط / ساعة من الكهرباء[26] .

الهدف الثاني لتركيا من منظور أمني هو محاولة إحداث تغيير ديموغرافي في منطقة ذات أغلبية كردية (حوالي 12 مليون شخص) تحاول تركيا جلب 6 ملايين تركي إلى المنطقة، بحيث يصبح الأكراد في المنطقة أقلية[27].

الهدف الثالث لتركيا هو إنشاء مراكز سكانية جديدة وجذب القوى العاملة للاستثمار في مشاريع الري المخططة ومشاريع الخدمات والمشاريع الصناعية[28]. تستغل تركيا الموارد المائية إلى أقصى حد لتقوية علاقاتها مع إسرائيل واستخدام الموارد المائية للدول العربية لتنفيذ مشاريعها وطموحاتها الاقتصادية[29] . كما تحاول تركيا أيضًا ربط قضيتَي إقليم الإسكندرونة وحزب العمال الكردستاني ومشكلة المياه في نهري دجلة والفرات والضغط السياسي على سوريا[30].

اما الهدف الرابع لتركيا هو استبدال المياه بالنفط أو الحصول عليه بسعر منخفض وهو ما تم اتباعه منذ السبعينيات، بحيث طلبت تركيا في عام 1971 النفط بسعر منخفض مقابل حصة من الماء[31]، وللتأكيد على ذلك كتبت صحيفة (كون إيدن) التركية في 24 كانون الثاني (يناير) 1990 مقالاً بعنوان (صفقات المياه والنفط مع العراق) جاء فيه. "مثلما لديك سلاح قوي يسمى النفط، نحن لدينا أيضًا سلاح يسمى الماء"[32] وهذا يوضح الاستراتيجية طويلة المدى لتركيا من هذا المشروع تجاه دول المصب.

أهم أسباب الخلاف بين الطرفين هي:

1. عدم وجود قانون دولي يؤدي إلى تقسيم وإدارة الموارد المائية المشتركة.

2. عدم وجود تنسيق بين بغداد ودمشق قبل عام 2003 حيث لم تكن بينهما علاقات دبلوماسية.

3. الحرب العراقية الإيرانية، التي أجبرت العراق على إقامة علاقات ودية مع تركيا، مما جعل من الصعب على العراق ان يواجه بشكل فعال سياسات تركيا المائية.

4- عدم قدرة سوريا على مواجهة تركيا[33].

بعد عام 2003 تم إنشاء لجنة مشتركة واحدة فقط في عام 2007، وحتى الآن لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق عام مع تركيا بشأن حل قضية المياه بسبب النزاعات الداخلية والصراعات في العراق والحرب على الإرهاب.

المحور الثالث: مشروع "الغاب" وأثره على السياسة الداخلية العراقية:

أ. تحديات ندرة المياه والصراع على السلطة ونتائج ندرة المياه في جنوب العراق منذ عام 2003، أدى الصراع على السلطة بين الفصائل والأحزاب في العراق إلى التباعد السياسي، وقد أدى ذلك أيضًا إلى تقويض أداء حكومات ما بعد عام 2003 في العراق، كما أدى الصراع على السلطة وعدم وجود نظام متكامل إلى جعل مشاريع دول الجوار، وخاصة تركيا مثل مشروع "الغاب" الذي له تأثير كبير على السياسة الداخلية العراقية، حيث ادى الى تعميق الفجوة بين الشعب والحكومة.

العراق هو واحد من أكثر البلدان تباينًا عرقياً ودينياً في الشرق الأوسط والتي ظهرت للعيان بشكل عنيف بعد سقوط صدام وحتى يومنا هذا، كانت البلاد مسرحاً للغزو والعنف المتطرف والإبادة الجماعية، كان المتطرفون متدينين وعرقيين، وما زال العراق هو مثال واضح على العنف الأعمى والإبادة الجماعية في المنطقة، بسبب الانقسامات العرقية والدينية وشهد العراق الدور المميت للقوى الإقليمية لأسباب سياسية وعرقية – دينية ودور القوى خارج الإقليمية لأسباب سياسية وجيوسياسية وجيواقتصادية على مدى العقد الماضي، لقد كانت النتيجة المهمة لهذه التدخلات السلبية هي انتشار العنف وتحوله إلى الواقع الأكثر مرارة وفظاعة في العراق الحالي[34].

شهد العراق في عام 2018 مظاهرات شعبية واسعة، خاصة في جنوب العراق (البصرة والناصرية والنجف)، حيث كان لمحافظة البصرة نصيب أكبر. بسبب عدم كفاءة الحكومة في تنفيذ مشاريع المياه وتحلية المياه ومعالجة المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي وعدم تفعيل القوانين المتعلقة بالتخلص من مخلفات المصانع، وأيضاً نتيجة لتأثير مشاريع المياه في دول الجوار خاصة خفضت تركيا مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات، مما أدى إلى انخفاض الملوحة وجودة المياه إلى الحد الأدنى (50 درجة تحت مؤشر المياه الصالحة للشرب) في الجنوب، مما أدى إلى بعض المشاكل البشرية (خاصة في البصرة) في صيف 2018. مما دفع ان تمتد الاحتجاجات إلى المحافظات الجنوبية الأخرى.

من ناحية أخرى، لوحظ تلوث المياه والحد منها بسبب مشروع "كاب" ونقاط الضعف في إدارة المياه في الأعوام 2009 و2011 و2015 و2017 بنفس الطريقة، والتي تُركت دون حل بسبب ضعف الحكومة. قد يستمر هذا في المستقبل بسبب سوء الإدارة والفساد ومشاريع المياه في تركيا والبلدان المجاورة، بسبب انخفاض هطول الأمطار والجفاف. كما أدت عواقب نقص المياه وقلة إدارة المياه إلى تقليص الأراضي الزراعية الخصبة في جنوب العراق، وخاصة البصرة. أدى إنشاء سدي البسلان والبراجي في عام 1992، وكذلك سد إليسو في السنوات الأخيرة، إلى تقليل تدفق المياه من نهري دجلة والفرات إلى العراق، على التوالي [35].

ب. تحديات الدستور العراقي في توزيع الموارد المائية وأثرها على مستقبل السياسة الداخلية العراقية:

تم تبني الدستور العراقي في 15 أكتوبر / تشرين الأول 2005 في استفتاء وطني وافق عليه 78٪ من العراقيين و99.5٪ من الأكراد. غالبية المعارضين للدستور العراقي هم من العرب السنة الذين يعيشون في ثلاث محافظات، الموصل والأنبار وصلاح الدين[36].

بالنظر إلى السياق الديموغرافي للعراق، تعتبر سياسة التعددية العرقية أهم مؤشر للدستور العراقي. يمكن تعريف الهوية الوطنية من حيث حقوق المواطنة للدولة، وليس من حيث المكونات الثقافية. وبناءً على ذلك، فإن الأمة هي مجموعة من المواطنين الذين تجمعهم الحقوق السياسية المشتركة والالتزام بالممارسات الديمقراطية. الأمة بهذا المعنى هي مفهوم سياسي وتختلف عن القومية العرقية التي تعتبر الأمة مجتمعًا عنصريًا[37].

تعتبر قضية الفيدرالية من أهم مصادر العداء وعدم التوافق في المجتمع العراقي السياسي والاجتماعي والهوياتي الممزق. وفقا للمادة 1 من الدستور العراقي، يجب أن تقوم الفيدرالية في العراق على أساس المنطقة والجغرافية وليس القومية أو العرق أو الدين. في الوقت نفسه، تعترف المادة 114 من الدستور بإقليم كردستان فقط كإقليم فيدرالي [38]، وهو ما يخالف بدوره الدستور العراقي. وفي أبسط تعريف لها، الفيدرالية: هي نظام يتم فيه تقسيم السلطة بين وحدات الحكومة الوطنية والمحلية. كما ان العراق أيضًا بلد متعدد الأعراق والأديان، وقد اختار الفيدرالية كشكل من أشكال الحكومة من أجل تقاسم سلطته بشكل عادل. وبناءً على ذلك، يمكن تقسيم الجهات الفاعلة المهمة أو التيارات المؤثرة في الهيكل السياسي للعراق الحديث إلى ثلاث مجموعات رئيسية: الشيعة والأكراد والعرب السنة، الذين يشكلون هم أنفسهم تقسيمات اجتماعية[39]. هناك فقرات في الدستور العراقي زادت الانقسامات السياسية الداخلية في العراق. فيما يلي بعض البنود الغامضة المتعلقة بالفيدرالية، والتي قد تكون في المستقبل كعب أخيل لتحقيق أقصى استفادة من موارد الطاقة والمياه في أجزاء مختلفة من العراق مناخياً، بغض النظر عن الحكومة المركزية. وهذا بدوره عامل فاعل في تكثيف التباعد السياسي في مستقبل العراق، بالنظر إلى المحفز للمشاريع الخارجية في دول الجوار وخاصة تركيا ومشروعها المائي وتأثير هذه المشاريع على العراق:

المادة 110 : تتمتع السلطات الاتحادية بالصلاحيات الحصرية التالية:

1- تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان من تدفق المياه.

المادة 114 : تكون الاختصاصات الاتية مشتركة بين السلطات الاتحادية وسلطات الاقليم:

2- رسم سياسة الموارد المائية الداخلية، وتنظيمها بما يضمن التوزيع العادل لها، وينظم ذلك بقانون.

المادة 115: أي شيء غير مذكور في المجال الحصري للسلطات الاتحادية يقع في نطاق مجال المناطق والمحافظات غير المنتظمة باقليم، وفي حالة وجود نزاع حول الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية والاقاليم، تُعطى الأولوية للمناطق غير المنتظمة باقليم. (الدستور العراقي).

تحدد المادة 114 الصلاحيات المشتركة بين الحكومة الاتحادية وسلطات الاقليم والمحافظات غير المنتظمة باقليم. ومع ذلك، في بعض الأقسام، لم يتم ذكر دور وسلطات الحكومة الفيدرالية المركزية (يعد هذا الأمرغامض). سيكون هذا بحد ذاته تحديًا لمستقبل الموارد المائية في العراق، حيث فوضت السلطة للعمل بشكل منفصل إلى مناطق مختلفة. في مكان ما من هذه الفقرة، يضع الدستور العراقي بعض الأنشطة (السدود وتنظيم المياه محصورة بيد الحكومة الاتحادية وبعض الأنشطة (خدمات معالجة المياه والصرف الصحي) ضمن اختصاص وزارة البلديات. ومع ذلك، يتم اتخاذ القرارات الرئيسية بشأن المياه على المستوى الوطني وليس محليًا[40].

أعطت المادة 115 من الدستور الأولوية للأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في اقليم، في حالة الخلاف بين الحكومة الاتحادية والأقاليم، وهذا انتهاك واضح للقوانين ومبدأ سيادة الدستور كما ورد في المادة 13 من الدستور. لم ينجح واضعو الدستور في تحديد الصلاحيات الحصرية والمشتركة، لأن التكرار والغموض، وعلى هذا النحو طغى على هذه النصوص الاولوية للاقليم والمحافظات غير المنتظمة على الحكومة الاتحادية[41].

تعتبر المياه ثروة عامة مهمة للبلد كله، بحيث تؤثر السدود في كل منطقة على أجزاء أخرى من العراق من ابعد نقطة إلى اقرب نقطة، لكن الظروف مثل (الفساد، عدم الاستقرار السياسي، عدم وجود سياسة مائية ذات كفاءة عامة، نمو الإرهاب، ورفض الشركات العالمية المتخصصة في بناء وتطوير مشاريع المياه، وتدمير العديد من مشاريع المياه من قبل داعش) أضر بالهوية الوطنية للعراق وخلق هويات فرعية، مما يعني أن المصلحة الجماعية مهمة. على الرغم من سياسات المناخ والتنمية الإقليمية، فإن لكل محافظة واقليم هدف محدد قد لا يتماشى مع أهداف المحافظات الأخرى، وهذا التشتت له تأثير سلبي على جميع جوانب الحياة، بما في ذلك المياه[42].

المحور الرابع : الدراسة الميدانية

1. مناهج البحث العلمي

في هذه الدراسة، تم استخدام استبيان لاختبار الفرضية. تم تأكيد موثوقية وصحة الاستبيان من خلال طريقة ألفا كرونباخ في الجدول أدناه. ففي الجدول التالي يرد معامل كرونباخ ألفا في 5 استبيانات.

الجدول 1. قيم ألفا كرونباخ لمؤشرات البحث

المؤشر	عدد الأسئلة	ألفا كرونباخ
السياسة المحلية	11	0/804
السياسة الخارجية	11	0/873
العلاقات العراقية التركية	16	0/903
البيئة	7	0/901
الأثر الاقتصادي	6	0/865
تكنولوجيا المياه والزراعة	5	0/811
ألفا كرونباخ للاستبيان بأكمله		0/943

استنادًا إلى البيانات الواردة في الجدول 1، فإن معاملات ألفا كرونباخ المحسوبة في جميع الحالات أعلى من 0.7، مما يشير إلى ارتفاع صلاحية الاستبيان.

2. تحليل النتائج

في هذا القسم، سيتم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من آراء المجموع الإحصائي (50 شخصًا)، باستخدام الاستبيانات، تمت مقابلة الأفراد، ويتم هذا الإجراء على مستويين وصفي واستنتاجي.

في هذا القسم أولاً، يتم عرض الإحصاءات الوصفية المتعلقة بالمعلومات الديموغرافية للمستجيبين (عينة من الناس) وأيضًا للاجابة على أسئلة البحث الخاصة بالطرق الإحصائية والاختبارات المختلفة باستخدام برنامج SPSS25، يتم استخدام اختبارات t للعينة الواحدة واختبار فريدمان.

الجدول 2. الخصائص الديموغرافية للعينة الإحصائية

التعليم	**بكلوريوس**	**ماجيستير**	**P.H.D**			
	19 (38%)	**22 (44%)**	**9 (18%)**			
العمر (سنوات)	**أقل من 40**	**40 إلى 50**	**اكثر50**			
	19 (38%)	**21 (42%)**	**10 (20%)**			
موقع الخدمة	**وزارة الزراعة**	**وزارة المياه**	**وزارة الخارجة**	**عضو برلماني**	**استاذ جامعي**	**خبيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية**
	7 (14%)	**5 (10%)**	**15 (30%)**	**6 (12%)**	**10 (20%)**	**7 (14%)**

وفقًا للجدول 2، فإن(44٪) من المشاركين في الاستبيان الحاصلين على درجة الماجستير، ومعظم المشاركين (42٪) تتراوح أعمارهم بين 40 و50 عامًا، ويعمل معظم المستجيبين (30٪) في وزارة الخارجية.

الهدف الأول: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على المستقبل السياسي الداخلي للعراق.

تم استخدام اختبار t لعينة واحدة لدراسة تأثير مشروع "غاب" التركي على المستقبل السياسي (الداخلي) للعراق. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 3. يمكن للباحث تقسيم العوامل إلى فئتين بناءً على نتائج الاختبار :العوامل المؤثرة في مشروع "غاب" التركي ($\mu > 3$): أن مستوى الأهمية المحسوب أقل من 0.05 وأن فترة الثقة في نطاق الأرقام موجبة. يُشار إلى هذه العوامل بالرمز H في العمود الأخير من الجدول .العوامل التي لم تتأثر بمشروع "الغاب" التركي ($\mu \leq 3$): أن مستوى الأهمية المحسوب أقل من 0.05 وأن فترة الثقة في نطاق الأرقام السالبة أو مستوى الأهمية المحسوب أكبر من 0.05. يشار إلى هذه العوامل بالرمز .L

الجدول 3. نتائج اختبار الطالب T فحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على المستقبل السياسي (المحلي) للعراق:

البند	معدل	الانحراف معياري	قيمة الإحصاء T	مستوى الأهمية	فاصل ثقة 95٪		نتيجة الفحص
					الحد السفلى	الحد العلوي	
تشعب السياسي في العراق	3/36	1/174	2/169	0/035	0/03	0/69	H
تشكيل اقاليم أخرى	3/26	1/192	1/542	0/129	-0/08	0/60	L
استقلال إقليم كوردستان عن العراق	2/62	1/193	-2/252	0/029	-0/72	-0/04	L
زيادة الضغط من اقليم كوردستان على المركز مقابل زيادة حصته من النفط والميزانية	3/62	1/086	4/037	0/001	0/31	0/93	H
يساهم الدستور العراقي الحالي في الخلاف السياسي الناجم عن أزمة نقص المياه في المستقبل	3/28	1/126	1/759	0/085	-0/04	0/60	L
الصراعات في العراق، على المزيد من السلطة بسبب الاختلاف السياسي	4/34	0/798	11/871	0/001	1/11	1/57	H
إن تغيير النظام العراقي من برلماني إلى رئاسي لا يؤدي إلى اختلاف العراق	3/30	1/418	1/496	0/141	-0/10	0/70	L
التقارب السياسي الداخلي	3/38	1/193	2/252	0/029	0/04	0/72	H
أثر الاقاليم في العراق بحسب الدستور على السيطرة على موارد المياه العراقية	2/96	1/160	-0/244	0/808	-0/37	0/29	L
تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات	4/18	0/850	9/819	0/001	0/94	1/42	H
اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه نتيجة التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية	4/10	0/886	8/775	0/001	0/85	1/35	H
المستقبل السياسي الداخلي للعراق	3/49	0/513	6/772	0/001	0/35	0/64	H

وبحسب المعطيات الواردة في الجدول 3، يرى الخبراء أن مشروع "الغاب" التركية يركز على مكونات "التباعد السياسي في العراق"، و"زيادة الضغط على مركز كردستان مقابل زيادة حصتهم من النفط والميزانية"، و"الصراعات في العراق على المزيد من النفوذ". بسبب "الاختلاف السياسي" و"التقارب السياسي الداخلي" و"تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات" و"اشتداد التباعد السياسي في مواجهة أزمة المياه بسبب التفكير التقليدي للنخب السياسية العراقية".

أيضًا وفقًا للصف الأخير من الجدول 3، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "غاب" التركي له تأثير كبير على المستقبل السياسي الداخلي للعراق. من خلال استخدام اختبارفريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "غاب" التركي على مكونات السياسة الداخلية العراقية. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 4.

الجدول 4. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع"غاب" التركي على مستقبل العراق السياسي (المحلي).

البند	معدل المرتبة	قدر الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
الخلاف السياسي في العراق	5/62	107/578	10	0/001	(6)
تشكيل اقاليم أخرى	5/44				(8)
استقلال إقليم كوردستان عن العراق	3/73				(11)
ـ زيادة الضغط من اقليم كوردستان على المركز مقابل زيادة حصته من النفط والميزانية	6/27				(4)
يساهم الدستور العراقي الحالي في الخلاف السياسي الناجم عن أزمة نقص المياه في المستقبل	5/37				(9)
صراعات العراق على السلطة على الاختلاف السياسي	8/36				(1)
إن تغيير النظام العراقي من برلماني إلى رئاسي لا يؤدي إلى اختلاف العراق	5/53				(7)
التقارب السياسي الداخلي	5/83				(5)
تأثيرالاقاليم على الدستوري العراق على السيطرة على موارد العراق المائية	4/63				(10)
تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات	7/72				(2)
اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه نتيجة التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية	7/50				(3)

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 4، فإن مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات السياسة الداخلية العراقية مرفوض. يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن مشروع "الغاب"له الأثر الأكبر على مكونات "الصراعات في العراق على السلطة بسبب الاختلاف السياسي"، و"تعديل القوانين المتعلقة بالوصول إلى الموارد المائية واستخدامها في الاقاليم والمحافظات"، على التوالي. و"اشتداد الخلاف السياسي في مواجهة أزمة المياه بسبب التفكير التقليدي للنخبة السياسية العراقية" وأقل تأثير على مكونات "انفصال الإقليم الكردي عن العراق" و"تأثير الاقليم في العراق على السيطرة على موارد العراق المائية" و"مشاركة الدستور العراقي الحالي في حالة الاختلاف السياسي بسبب أزمة نقص المياه في المستقبل".

الهدف الثاني: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

الجدول 5. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

البند	معدل	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء T	مستوى الأهمية	فاصل الثقة 95%		نتيجة الفحص
					حد پايين	حد بالا	
القرب من إيران	3/64	1/083	4/177	0/001	0/33	0/95	H
القرب من أمريكا	3/56	1/053	3/761	0/001	0/26	0/86	H
القرب من أوروبا	3/70	1/015	4/876	0/001	0/41	0/99	H
القرب من الصين	3/68	1/115	4/314	0/001	0/36	1	H
القرب من روسيا	3/86	0/946	6/416	0/001	0/59	1/13	H
القرب من الكيان الصهيوني	1/86	1/069	-7/539	0/001	-1/44	-0/84	L
مساع للتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا	4/34	0/593	15/983	0/001	1/17	1/51	H
مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة	3/68	1/220	3/943	0/001	0/33	1/03	H
موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة نصيبها من المياه	3/76	1/153	4/662	0/001	0/43	1/09	H
التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي	3/04	1/324	0/214	0/832	-0/34	0/42	L
تغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب	3/22	1/200	1/296	0/201	-0/12	0/56	L
المستقبل السياسي الخارجي للعراق	3/49	0/439	7/817	0/001	0/36	0/61	H

وفقًا للجدول 5، وفقًا للخبراء، يعتمد مشروع "الغاب" التركي على مكونات "القرب من إيران"، "القرب من الولايات المتحدة"، "القرب من أوروبا"، "القرب من الصين"، "القرب من روسيا"، إن "الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا" و"مشروع "غاب" بما يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة" و"موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه" لها تأثير كبير.

أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 6، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل السياسة الخارجية العراقية.

تم استخدام اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات السياسة الخارجية العراقية. نتائج الاختبار معطاة في الجدول 6.

الجدول 6. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع التركية على مستقبل السياسة الخارجية العراقية

البند	متوسط تقييم	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
القرب من إيران	6/24	117/890	10	0/001	(7)
القرب من أمريكا	5/94				(8)
القرب من أوروبا	6/37				(6)
القرب من الصين	6/48				(5)
القرب من روسيا	6/82				(2)
القرب من الكيان الصهيوني	2/51				(11)
مساع للتوصل إلى اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا	8/11				(1)
مشروع "الغاب" يتماشى مع السياسة الخارجية للولايات المتحدة في المنطقة	6/59				(4)
موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة نصيبها من المياه	6/65				(3)
التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي	4/96				(10)
تغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب	5/33				(9)

وفقًا للجدول 6، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "غاب" التركي على مكونات السياسة الخارجية العراقية مرفوض.

يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن مشروع "غاب" له الأثر الأكبر على مكونات "محاولة الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا"، و"التقرمن روسيا"، و"موازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه"، على التوالي وأقل تأثيرا على مكونات "القرب من النظام الصهيوني" و"التحالف مع مجلس التعاون الخليجي" و"التغييرات في النظام الدولي نحو الاستقطاب".

الهدف 3: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية

الجدول 7. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية

بيان	معدل	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء t	مستوى الأهمية	فاصل ثقة 95%		نتيجة الفحص
					الحد الادنى	الحد الاعلى	
تفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية في المحافل الدولية	4/44	0/705	14/453	0/001	1/24	1/64	H
علاقات وثيقة بين العراق وتركيا	2/04	1/009	-6/725	0/001	-1/25	-0/67	L
تغيير النظام التركي وزيادة حصة العراق من المياه	2/88	1/350	-0/629	0/533	-0/50	0/26	L
مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة المائية ضد النفط العراقي	3/96	1/106	6/139	0/001	0/65	1/27	H
مشروع "غاب" هو أداة لاستعادة الموصل وكركوك	3/28	1/356	1/460	0/151	-0/11	0/67	L
العراق يستخدم الخيار العسكري	1/70	0/909	-10/111	0/001	-1/56	-1/04	L
استخدام النفوذ الكردي من قبل العراق	3/72	1/213	4/198	0/001	0/38	1/06	H
مطالبات العراق الدولية	4/34	0/872	10/872	0/001	1/09	1/59	H
الصراع السياسي بين تركيا والعراق	4/28	0/858	10/548	0/001	1/04	1/52	H
انتهاء مشروع "غاب" بسبب فشل تركيا في التحرك في الحرب في سوريا وليبيا	2/74	1/046	-1/757	0/085	-0/56	0/04	L
السياسة الخارجية العثمانية الجديدة، الدافع لتسريع مشروع "غاب" لمزيد من الفاعلين النشطين في المنطقة	4/40	0/700	14/145	0/001	1/20	1/60	H
تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا	3/88	1/118	5/564	0/001	0/56	1/20	H
اتباع نهج لين تجاه العراق بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط	3/56	1/013	3/908	0/001	0/27	0/85	H
استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع المستوردة التركية	3/04	1/009	0/280	0/780	-0/25	0/33	L
نقل مياه دجلة إلى نهر الفرات بواسطة تركيا	4/32	0/768	12/158	0/0001	1/10	1/54	H
اتخاذ إجراءات واقعية وحذرة من جانب العراق	4/38	0/855	11/419	0/001	1/14	1/62	H
مستقبل العلاقات العراقية التركية	3/56	0/389	10/169	0/001	0/45	0/67	H

حسب البيانات الواردة في الجدول رقم 7 ومن وجهة نظر الخبراء يركز مشروع"الغاب" التركي على مكونات "تفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية في المحافل الدولية" و"مشروع "الغاب" في اتجاه السياسة المائية ضد النفط العراقي" و"استخدام النفوذ،أكراد العراق"، "الخلاف السياسي بين تركيا والعراق"، "العراق يقبل الخلافات الدولية"، "السياسة الخارجية العثمانية الجديدة تدفع مشروع "غاب" المتسارع لدور أكثر فاعلية في المنطقة"، "تقليص العلاقات التجارية بين العراق" و"تركيا" و"نهج العراق الناعم بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط" و"نقل تركيا للمياه من نهر دجلة إلى الفرات" و"تحرك العراق

الواقعي والحصيف" كان لها تأثير كبير. وكذلك أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 7، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل العلاقات العراقية التركية.

الجدول 8. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل العلاقات العراقية التركية:

البند	متوسط تقييم	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
تفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية في المحافل الدولية	11/38	324/656	15	0/001	(2)
علاقات وثيقة بين العراق وتركيا	3/93				(15)
تغيير نظام تركيا وزيادة حصة العراق	6/28				(12)
مشروع "غاب" يتماشى مع السياسة المائية ضد النفط العراقي	9/82				(7)
مشروع "غاب" هو أداة لاستعادة الموصل وكركوك	7/45				(11)
العراق يستخدم الخيار العسكري	2/97				(16)
استخدام النفوذ الكردي من قبل العراق	8/95				(9)
مطالبات العراق الدولية	11/12				(4)
الصراع السياسي بين تركيا والعراق	11/02				(5)
مشروع "غاب" غير مكتمل بسبب فشل تركيا فى حرب سوريا وليبيا	5/73				(14)
السياسة الخارجية العثمانية الجديدة، الدافع لتسريع مشروع "غاب" لمزيد من الفاعلين النشطين في المنطقة	11/28				(3)
تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا	9/49				(8)
اتباع نهج لين تجاه العراق بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط	8				(10)
استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على البضائع التركية المستوردة	11/50				(1)
نقل مياه دجلة إلى نهر الفرات بواسطة تركيا	6/14				(13)
اتخاذ إجراءات واقعية وحذرة من جانب العراق	10/94				(6)

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 8، فإن مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض. يتضح من عمود متوسط التصنيف أن مشروع "غاب" له الأثر الأكبر على مكونات "استخدام نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع المستوردة التركية"، على التوالي، وتفعيل القواعد المتعلقة بالممرات المائية الدولية بين "السياسة الخارجية الدولية" و"السياسة الخارجية العثمانية الجديدة" محركان

لتسريع مشروع "غاب" لدور أكثر فاعلية في المنطقة "وأقل تأثير على مكونات" استخدام العراق للخيار العسكري "وتقارب العلاقات بين العراق وتركيا" وأضاف أن "مشروع "الغاب" غير مكتمل بسبب فشل تركيا في لعب دور في الحرب في سوريا وليبيا".

الهدف الرابع: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية

الجدول 9. نتائج اختبار الطالب T للتحقق من تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية

البند	معدل	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاءt	مستوى الأهمية	فاصل الثقة 95%		نتيجة الفحص
					الحد الأدنى	الحد الأقصى	
الاضرار بالبيئة العراقية	4/78	0/418	30/079	0/001	1/66	1/90	H
دور زيادة المشاريع المائية للجمهورية الإسلامية الإيرانية في أحواض الأنهار المحاذية للعراق في تفاقم أزمة المياه	4/34	0/745	12/713	0/001	1/13	1/55	H
تغير درجة حرارة المناخ ونوع هطول الأمطار	3/66	1/154	4/045	0/001	0/33	0/99	H
الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات	4/48	0/614	17/041	0/001	1/31	1/65	H
ضعف العراق في مشاريع المياه من أجل الاستخدام وتخزين المياه	4/50	0/614	17/262	0/001	1/33	1/67	H
الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه في العراق في القطاعات المنزلية والصناعية	4/34	0/772	12/270	0/001	1/12	1/56	H
عدم وجود تخطيط مفصل لحالات المياه	4/35	0/422	22/608	0/001	1/23	1/47	H
مستقبل البيئة العراقية	4/78	0/418	30/079	0/001	1/66	1/90	H

وفقا للبيانات الواردة في الجدول 9، من وجهة نظر الخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "الضرر الذي يلحق بالبيئة العراقية"، "دور زيادة مشاريع المياه لجمهورية إيران الإسلامية في أحواض الأنهار المتاخمة للعراق في تفاقم أزمة المياه"، "تغير المناخ ونوع هطول الأمطار"، "الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات"، "ضعف العراق في مشاريع المياه للاستخدام والتخزين الأمثل للمياه"، "الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه. في العراق، "في القطاعين المنزلي والصناعي" و"الافتقار إلى التخطيط الدقيق لقضايا المياه" لهما تأثير كبير.

أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 9، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل البيئة العراقية..

الجدول 10. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل البيئة العراقية:

البند	معدل	قيمة الإحصاء اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
الاضرار بالبيئة العراقية	4/96	68/138	6	0/001	(1)
دور زيادة المشاريع المائية لجمهورية إيران الإسلامية في أحواض الأنهار المتاخمة للعراق في تفاقم أزمة المياه	3/76				(6)
تغير درجة حرارة المناخ ونوع هطول الأمطار	2/59				(7)
الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات	4/12				(4)
ضعف العراق في مشاريع المياه من أجل الاستخدام الأمثل وتخزين المياه	4/21				(3)
الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه في العراق في القطاعات المنزلية والصناعية	3/88				(5)
عدم وجود تخطيط مفصل لحالات المياه	4/48				(2)

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 10، فإن مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05.

لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض. يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن أثر مشروع "غاب" على مكونات "الضرر بالبيئة العراقية"، و"عدم التخطيط الدقيق في حالة المياه"، و"ضعف العراق في مشاريع المياه للاستخدام الأمثل للمياه، و"التخزين"، "الملوحة وتلوث المياه في المناطق الجنوبية نتيجة انخفاض المياه في نهري دجلة والفرات"و"الاستهلاك غير المنتظم وغير العلمي للمياه في العراق في القطاعات المنزلية والصناعية"و "دور زيادة المشاريع المائية في أحواض الأنهار في جمهورية إيران الإسلامية". "حدود العراق تزيد من حدة ازمة المياه" و"تغير المناخ ونوع هطول الامطار".

الهدف الخامس: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي.

الجدول 11. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي:

بيان	معدل	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء T	مستوى الأهمية	فاصل الثقة 95%		نتيجة الاختبار
					الحد الادنى	الحد الاقصى	
تحويل الماء إلى سلعة تجارية	3/96	1/029	6/595	0/001	0/67	1/25	H
هجرة الفلاحين داخل المدن الكبيرة	4/32	0/587	15/903	0/001	1/15	1/49	H
تقليص الموارد الزراعية	4/60	0/606	18/667	0/001	1/43	1/77	H
رفع أسعار المياه العذبة والكهرباء	4/18	0/941	8/868	0/001	0/91	1/45	H
ارتفاع معدل البطالة	4	0/969	7/298	0/001	0/72	1/28	H
زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران	3/70	1/093	4/530	0/001	0/39	1/01	H
مستقبل الاقتصاد العراقي	4/13	0/530	15/01	0/001	0/97	1/28	H

كما هو واضح من البيانات الواردة في الجدول 11، وفقًا للخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "تحويل المياه إلى سلعة تجارية"، و"الهجرة الداخلية للمزارعين إلى المدن الكبيرة"، و"تقليل الموارد الزراعية"، و"زيادة الأسعار". كان لـ"استهلاك المياه العذبة والكهرباء" و"زيادة البطالة" و"زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران" تأثير كبير. أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 11، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل الاقتصاد العراقي.

الجدول 12. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" التركي على مستقبل الاقتصاد العراقي

بيان	معدل	قيمة الإحصاء اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
تحويل الماء إلى سلعة تجارية	**3/23**	**35/823**	**5**	**0/001**	**(4)**
هجرة الفلاحين داخل المدن الكبيرة	**3/68**				**(2)**
تقليص الموارد الزراعية	**4/41**				**(1)**
رفع أسعار المياه العذبة والكهرباء	**3/59**				**(3)**
ارتفاع معدل البطالة	**3/21**				**(5)**
زيادة العلاقات التجارية بين العراق وإيران	**2/88**				**(6)**

وفقًا للبيانات الواردة في الجدول 12، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05. لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع "الغاب" التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض.

يتضح من عمود التصنيف المتوسط أن تأثير مشروع "الغاب" على مكونات "تقليل الموارد الزراعية"، "هجرة المزارعين إلى المدن الكبيرة"، "زيادة أسعار المياه العذبة والكهرباء"، "تحويل المياه إلى سلع تجارية، على التوالي" و"زيادة معدل البطالة" و"زيادة في العلاقات التجارية بين العراق وإيران".

الهدف السادس: دراسة آثار مشروع "الغاب" التركي على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنويع العراق.

الجدول 13. نتائج اختبار الطالب T لفحص تأثير مشروع الغاب التركية على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنويع العراق

البند	معدل المرتبة	الانحراف المعياري	قيمة الإحصاء t	مستوى الأهمية	فاصل الثقة 95%		نتيجه الاختبار
					الحد الادنى	الحد الاقصى	
تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة	4/02	1	0/141	0/001	0/74	1/30	H
استخدام الطاقة الشمسية	3/56	1/280	0/181	0/001	0/20	0/92	H
استخدام طرق الري الحديثة	3/98	1/169	0/165	0/001	0/65	1/31	H
استخدام طرق معالجة مخلفات المياه	4/02	1/116	0/158	0/001	0/70	1/34	H
استخدام السدود والأكواخ الصغيرة لتخزين المياه	4/08	1/066	0/151	0/001	0/78	1/38	H
مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة وتنويع العراق	3/93	0/841	0/119	0/001	0/692	1/17	H

كما يتضح من البيانات الواردة في الجدول 13، وفقًا للخبراء، يركز مشروع "الغاب" التركي على مكونات "تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة"، "استخدام الطاقة الشمسية" إن "استخدام طرق الري الحديثة" و"استخدام طرق معالجة مخلفات المياه" و"استخدام السدود والبرك الصغيرة لتخزين المياه" لها تأثير كبير.

وكذلك أيضًا، وفقًا للصف الأخير من الجدول 13، بشكل عام، يمكن استنتاج أن مشروع "الغاب" التركي له تأثير كبير على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة والتنويع في العراق.

الجدول 14. نتائج اختبار فريدمان لتحديد أولويات تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل تكنولوجيا المياه والزراعة والتنوع في العراق

بيان	المعدل	قيمة الإحصاء في اختبار	درجات الحرية	مستوى الأهمية	تحديد الأولويات
تحسين واستخدام المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة	3/01	10/093	4	0/039	(4)
استخدام الطاقة الشمسية	2/58				(5)
استخدام طرق الري الحديثة	3/11				(2)
استخدام طرق معالجة مخلفات المياه	3/06				(3)
استخدام السدود والأكواخ الصغيرة لتخزين المياه	3/24				(1)

وفقًا للبيانات الواردة في الجدول 14، يكون مستوى أهمية اختبار فريدمان أقل من 0.05.

لذلك، فإن افتراض المساواة في تأثير مشروع الفجوة التركي على مكونات العلاقات العراقية التركية مرفوض. ويتضح من عمود التصنيف المتوسط أن تأثير مشروع "كاب" على مكونات "استخدام السدود الصغيرة والآبار لتخزين المياه"، "استخدام طرق الري الجديدة"، "استخدام طرق معالجة نفايات المياه"، على التوالي.، "الاستفادة المثلى من المياه والتكنولوجيا الزراعية وإصدار القوانين ذات الصلة" و"استخدام الطاقة الشمسية".

3. نتائج البحث

الإجابة عن السؤال الفرعي 1 (كيف سيؤثر مشروع "الغاب" على المستقبل السياسي الداخلي للعراق؟)، بناءً على البيانات الواردة في المقال، توصلنا إلى إجابة مفادها أن مشروع "الغاب" يمكن أن يصل إلى المياه الواردة للعراق (وهي الآن 35 / 41 مليار متر مكعب والحاجة الحالية 43.12 مليار متر مكعب). مع عدد سكان يبلغ 48 مليون نسمة بحلول عام 2025، سيصل طلب العراق على المياه إلى 58.84 مليار متر مكعب، والتي ستسيطر عليها تركيا على 80٪ من نهر الفرات و47٪ من نهر دجلة. وفي ظل غياب التخطيط الدقيق لإدارة المياه وبسبب اخطاء الدستور العراقي، وخاصة في مجال الفيدرالية، فإن البنود المتعلقة بتوزيع موارد المياه واختصاص المناخ، يمكن أن تؤدي بدورها إلى آثار بيئية واقتصادية واجتماعية وسياسية في العراق. ومن العوامل المؤثرة في هذا الاختلاف السياسي تخفيض حصص المياه نتيجة مشروع "الغاب" التركي، مما سيزيد من ضغط إقليم كوردستان على الحكومة المركزية لزيادة حصتها من النفط والميزانية. كما أن الخلافات في العراق حول السلطة والتفكير التقليدي للنخب السياسية العراقية لحل أزمة المياه ستزيد من الخلاف السياسي في العراق. وفقًا لاختبار

فريدمان، فإن مشروع "الغاب" له التأثير الأكبر على مستقبل السياسة الداخلية العراقية، وصراع القوى في العراق بين الأحزاب السياسية، وسيؤدي المشروع إلى تكثيف هذه الصراعات. في هذا الاختبار سيكون تفكك العراق وتشكيل مناخات أخرى ضعيفًا جدًا في المستقبل بسبب النواقص التي أحدثها الدستور.

الإجابة عن السؤال الفرعي 2 (ما هو تأثير مشروع "الغاب" على مستقبل العلاقات العراقية التركية؟): يعد اعتماد المصالح والأهداف الوطنية لدولة ما على القيم والمزايا الجغرافية للدول الأخرى أحد أهم تعريفات التبعية الجيوسياسية. يد تركيا في هذا المكون أي الاعتماد الجغرافي (على مستوى المياه المشتركة).

سعت تركيا في كثير من الأحيان للحصول على طاقة رخيصة من العراق مقابل حصة مائية، وقد ذكر المسؤولون الأتراك هذه الاستراتيجية مرارًا وتكرارًا.

هذه الحجة تتعارض مع التعريفات الدولية للممرات المائية الدولية غير الملاحية. لقد أثر مشروع الغاب على مستقبل العلاقات العراقية التركية بحسب اختبار دراسة الطالب، فإن هذا المشروع هو أولاً: رافعة في اتجاه السياسة المائية ضد النفط العراقي ونتيجة السياسة الخارجية العثمانية الجديدة للاعب أكثر نشاطاً في المنطقة، وستستمر هذه الاستراتيجية في المستقبل. ثانيًا، سيؤدي هذا المشروع إلى تكثيف الصراع السياسي بين تركيا والعراق في المستقبل، مما سيؤدي بدوره إلى اضطراب العلاقات بين الطرفين.

توقع تراجع العلاقات التجارية بين العراق وتركيا عامل مؤثر آخر في مشروع الغاب، وهو ما أكده اختبار الطالب T. لهذا السبب سيعطي العراق الأولوية للعلاقات مع تركيا في المستقبل بناءً على "الغاب"اتالنخب والخبراء:

1- سيتخذ العراق إجراءات واقعية وحذرة بسبب الأزمة الاقتصادية وهبوط أسعار النفط.

2- ستستخدم نفوذ التعريفات التجارية المرتفعة على السلع التركية المستوردة للضغط على تركيا للحد من آثار هذا المشروع،

3- ستستخدم القوانين المتعلقة بالمياه في الدوائر الدولية. أعطى الاختباران للطالب T (المتغيرات المؤثرة) وفريدمان (المتغيرات ذات الأولوية) على استخدام العراق للخيار العسكري ضد تركيا أدنى متوسط ، مما يشير إلى احتمالية منخفضة للحرب المستقبلية بين العراق وتركيا.

الإجابة عن السؤال الفرعي 3 (ما هو مستقبل علاقات العراق مع القوى الإقليمية وما بعد الإقليمية في إطار هذا المشروع؟): بالنظر إلى الآثار المدمرة لمشروع "الغاب" على المنطقة، فإن الدول التي تتصدر هذا المشروع ؛ العراق وسوريا وإيران وبعض الدول العربية في الخليج الفارسي.

في هذا الصدد، وبحسب اختبار الطالب T.، فإن المتغير "محاولة إقامة اتفاقيات متعددة الأطراف بين إيران وسوريا"، لتقليل الآثار الضارة لمشروع "الغاب" هو أعلى معدل، وهذا يدل على أهمية هذا المتغير إلى جانب المتغير "القيام بموازنة التهديد في وجه تركيا لزيادة نصيبها من المياه". وفقًا لهذا الاختبار، من أجل الحد من آثار هذا المشروع والحصول على تكنولوجيا المياه والزراعة، كان جواب الخبراء والمختصين هو التقرب من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإيران وإلى حد ما الولايات المتحدة. استنادًا إلى البيانات المتعلقة بعلاقات العراق الخارجية مع القوى الإقليمية وما بعد الإقليمية في اختبار فريدمان، نستنتج أنه من أجل الحد من آثار مشروع "الغاب" يجب على العراق إعطاء الأولوية لإقامة علاقات ثنائية أو متعددة الأطراف مع القوى الإقليمية ومابعد الإقليمية للحد من آثار المشروع وخلق حل دائم هي "محاولة الوصول إلى اتفاق متعدد الأطراف بين إيران وسوريا" والاقتراب من روسيا وموازنة التهديد ضد تركيا لزيادة حصة المياه. تأثير الأولويات المقربة من النظام الصهيوني، التحالف مع دول مجلس التعاون الخليجي، التغيير في النظام الدولي واستقطابه ضعيف جدا. وتجدر الإشارة إلى أن بناء مشروع "الغاب" يشمل شركات عالمية مثل الولايات المتحدة وكندا وفرنسا والنظام الصهيوني بالإضافة إلى جامعات عالمية مرموقة، وهذا مؤشر على استراتيجية الغرب للضغط على دول في المنطقة مثل إيران والعراق وسوريا. من خلال رافعة تركيا.

الإجابة عن السؤال الفرعي 4 (ما هو تأثير مشروع كوب على البيئة والاقتصاد في العراق؟): التهديدات البيئية وبالتالي النظام البيئي البشري لها عواقب ضارة على المجتمعات والبلدان. من الآثار المدمرة لمشروع "الغاب" على البيئة العراقية تدمير الأراضي الزراعية، والتصحر، وزيادة ملوحة الأراضي الزراعية، وتولد الغبار الناعم اللاحق. بعد هذا المشروع، سيتم إخلاء ما يقرب من 696000 هكتار من الأراضي في العراق بسبب نقص المياه. نتيجة لهذا المشروع، سيتم فقدان 20٪ من قطاع المياه في العراق. بعد بناء السد في تركيا وري أراضيها الزراعية وعودة هذه المياه إلى السدود والأنهار التي تتدفق إلى العراق، فإن حجمًا كبيرًا من هذه المياه يحتوي على القليل جدًا من الأوكسجين ويحمل المعادن الضارة مثل الكبريت إلى الأرض الزراعية والمياه العذبة في العراق. وبحسب اختبار الطالب t، نستنتج أن مشروع "الغاب" سيتسبب في أضرار جسيمة بالبيئة العراقية ويقلل من حجم المياه في النهرين، مما يتسبب في تلوث المياه وملوحتها في مناطق جنوب العراق. كما تؤدي مشاريع المياه التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية على أحواض الأنهار الحدودية إلى تفاقم أزمة المياه. ومن المتغيرات التي أثرت على البيئة العراقية والتي كان لها معدل مرتفع في هذا الاختبار ضعف العراق في مشاريع المياه للاستخدام الأمثل للمياه وتخزينها والاستهلاك المفرط وغير العلمي في القطاعين المنزلي والصناعي وعدم وجود تخطيط إداري دقيق في اختبار فريدمان وتحديد أولويات التحديات البيئية، وعدم التخطيط الدقيق، وضعف العراق في مشاريع المياه وتخزينها، وملوحة المياه بسبب انخفاض مياه دجلة والفرات، ومشاريع

المياه في جمهورية إيران الإسلامية، وتغير المناخ وكيفية هطول الأمطار كانت أولوية. في البعد الاقتصادي، ووفقًا لمتغيرات اختبار الطالب t، نستنتج أنه في المستقبل، ستصبح المياه العذبة سلعة تجارية في العراق وآثارها الأخرى ستكون هجرة المزارعين إلى المدن الكبرى، والنمو السكاني، وانخفاض خدمات الرفاهية، وزيادة أسعار المياه العذبة. الاستهلاك والكهرباء، وارتفاع البطالة بسبب تدمير الزراعة والصناعات الكهرومائية. نتيجة تقييم المتغيرات الاقتصادية في شكل اختبار فريدمان هي أنه في المستقبل 1- سيشهد العراق انخفاضًا في الموارد الزراعية 2- هجرة المزارعين إلى المدن الكبرى 3- زيادة أسعار المياه العذبة والكهرباء 4- تحويل المياه إلى سلعة تجارية 5- زيادة العلاقات التجارية ستكون بين العراق وايران.

المحور الرابع : النتائج

وبحسب الأسئلة الفرعية ومع مراعاة المتغيرات توصل الباحث إلى استنتاجات تصف المستقبل السياسي للعراق في ظل آثار مشروع "الغاب" على هذا النحو.

أولا: تدمير البيئة والنظام البيئي البشري، والتلوث البيئي (المناخ والتربة)، وتقليص الصناعة الزراعية والكهرباء والخسائر الاقتصادية من بين آثار هذا المشروع على مستقبل العراق. ثانيًا: من بين العوامل المشددة لهذا المشروع عدم وجود تخطيط حكومي دقيق فيما يتعلق بإدارة المياه، ووجود صراعات على السلطة والابتزازالسياسي، بعد تصاعد نقص المياه، والغموض في الدستور فيما يتعلق بصلاحيات الاقاليم. سيؤدي الافتقار إلى قوانين الموارد وعدم تعديلها إلى تفاقم الاختلاف السياسي. ونتيجة لهذه الآثار، ستؤدي العلاقات العراقية التركية إلى صراع وعداء في المستقبل. بالنظر إلى موقع العراق الضعيف، وكونه في اتجاه المصب، وبسبب انخفاض أسعار النفط، فلن يكون أمام العراق خيار سوى أن يكون براغماتيًا، وأن يتقبل الحقائق ويتجنب التوترات الخطيرة.

ثالثًا: سيسعى العراق إلى حل المشكلة عن طريق رفع التعريفات التجارية المرتفعة، وتمكين الأكراد ومنحهم المزيد من الصلاحيات للضغط على تركيا للحصول على حصتها الطبيعية.

رابعًا: سيحقق العراق أيضًا توازنًا بين التهديدات والاتفاقيات متعددة الأطراف، خاصة مع إيران وسوريا، والتقرب من روسيا والصين والاتحاد الأوروبي وإيران، وبدرجة أقل الولايات المتحدة.

خامساً: للتغلب على هذه المشكلة، يقوم العراق بتطوير علاقات وثيقة مع القوى الإقليمية وفوق الإقليمية للحصول على تقنيات ري وزراعية جديدة وبناء سدود صغيرة لتخزين المياه.

سادساً: سيتبنى العراق طريقة تحسين تكنولوجيا المياه والزراعة وإصدار القوانين ذات الصلة بناءً على نتائج اختبار الطالب t. سيأخذ العراق أيضًا المطالبات الدولية المتعلقة بالممرات المائية الدولية غير الملاحية ويفرض القوانين، أي الضغط الأقصى للحصول على حصته من المياه.

سابعا: عوامل مثل الاحتباس الحراري والجفاف، ومشاريع المياه في دول الجوار، وخاصة مشروع "الغاب" التركي، وإنشاء معظم سدود العراق الرئيسية في شمال وغرب البلاد، وندرة هذه السدود في الجنوب. وستكون سياسية واقتصادية في هذه المناطق التي لا تزال آثارها واضحة في التظاهرات الجارية وتغيير الحكومة العراقية. لهذا السبب، إدارة المياه، وتغيير القوانين وتعديلها، وحل النزاعات الداخلية، والمفاوضات الخارجية المربحة للجانبين مع تركيا لزيادة حصص المياه، واستخدام تقنيات الري والزراعة الجديدة وتخزين المياه من خلال إعطاء الأولوية للعلاقات الإقليمية ويوصى بالعابرة اللاقليمية، حيث أن التغلب على تحديات مشروع "الغاب" المائي هو أحد المكونات التي يمكن أن تحقق الاستقرار السياسي للعراق في المستقبل، وخاصة في جنوب العراق.

مقترحات:

1- يوصى بدعم العراق المادي والمعنوي والضغط الدولي لتشريع قوانين التحكم في المياه الإقليمية والعابرة للحدود حول العالم.

2- بناء قدرة تحالف متمركزة حول العراق بين العراق وإيران وسوريا للضغط على تركيا لتعليق أو تعديل مشروع "الغاب" المائي، لأنه يؤثر على المنطقة بأكملها.

3- إبرام اتفاقيات بين العراق وتركيا لزيادة حصص المياه، وكذلك من خلال خلق ترابط اقتصادي وإعطاء بعض التنازلات حتى لا يعاني العراق كثيراً في هذا الصدد.

4- يجب إدراج تعديلات على الفيدرالية في الدستور العراقي فيما يتعلق بتوزيع موارد المياه العراقية والقطاعات الحصرية والمشتركة بين الحكومة الفيدرالية والاقليم في المستقبل.

5- إن ثقافة النخب الحاكمة والشعب في الاستخدام الأمثل للمياه، وإدخال تكنولوجيا معالجة المياه في الزراعة والصناعة، وكذلك تقنية الري الجديدة فعالة للغاية في الحد من آثار هذا المشروع.

الهوامش

[1] كرمی، حسن‌زاده، پیشگامی فرد، 1395: 31

[2] Al-Muqdadi & omer & Naghshineh, 2016: 1096-1097

[3] Al-Ansari, knutsson, 2011: 53

[4] ياسر محمد، 2011: 236

[5] Al-Ansari & A.Ali & Knutsson ،2015: 2097.

[6] عزتی، خلف زاده، 1386: 9-8

[7] کاویانی راد، ضرغامی، ولی زاده، 1396: 89-88

[8] علیزاده، پیشگاهی فر، 1390: 116

[9] متقتی، کاویانی راد، 1394: 82

[10] محسنی، رحیمی پور، 1391: 161

[11] عزتی، خلف زاده، 1396: 10-9

[12] Project Anatoly Southeast (GAP)

[13] مقامي، 2016: 107

[14] Al-nasri, Knutsson, 2011: 59

[15] حامد عبيد، 2012: 269-267

[16] Al-ansari, 2013: 675-676

[17] Al-ansari, Knutsson, 2011: 62

[18] Al-ansari, 2013

[19] عبد العزيز شعبان، 2009: 15

[20] Al-ansari, Knutsson, 2015: 2101-2105

[21] مقامی، 1395: 111

[22] حيدر محمد، 2018: 14

[23] حامد عبيد، 2012: 267-269

[24] حامد محمد، 2011: 17

[25] Al-muqdadi & others, 2016: 1100

[26] Yuksel, 2006: 369

[27] حامد عبيد، 2012: 278

[28] حبيب راضي وآخرون، 2008: 15-16

[29] غازي فيصل، 2009: 47

[30] سری هاشم، 2009: 123

[31] حبيب الراضي وآخرون، 2008: 19

[32] حامد محمد، 2011: 17

[33] حامد عبيد، 2012: 280

[34] سردارنيا، زارع مهر آبادى، 1399: 182

[35] هيومن رايتس ووتش، 2019

[36] نور محمدي، 1396: 189

[37] نور محمدي، 1396: 186

[38] ساردارنيا، زاري مهرابدي، 1394: 178-179

[39] نجفى ومسعودنيا وامام جمعه زاده ونساج، 1395: 143-144

[40] Ceccarelli، 25-23 :2016

[41] عماد كاظم، 2018: 20

[42] سعدي الإبراهيم، 2018، 17-18

مصادر البحث:

اولا. العربية

1. محمد عليوى، م.م. ياسر (2011)، «متغير المياه فى العلاقات العراقيه التركيه»، جامعه الانبار،كليه القانون، الفلوجه، مجله جامعه الانبار للعلوم القانونيه و السياسيه، العدد الثالث.
2. راضى طلفاح، حبيب؛ على فلاح، جواد و والى فريح، ناصر (2008)، الاهميه الجيوبوليتيكيه للمشاريع المائيه التركيه فى اعالى حوض نهر دجله و تاثير هافى الامن المائى للعراق، جامعه واسط، كليه التربيه، قسم الجغرافيا.
3. صوفى، مديحه (2016)، مشروع الغاب التركى و تاثيره على الموارد المائيه و الواقع البيئى فى العراق، السليمانيه، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجيه.
4. الحديثى، عبدالعزيز شعبان (2009)، «نهرا دجله والفرات بين الحقوق المكتبسه و السياسه المائيه التركيه»، جامعه ديالى، كليه التربيه، مجله ديالى، العدد 35.
5. محمد سوادى، عبد على (2010)، «الحقوق المكتسبه للعراق فى مياه الانهار الدوليه التى تمر عبر اراضيه بموجب المعاهدات الدوليه و قواعد القانون الدولى الاخرى»، جامعه كربلا، كليه القانون، مجله رساله الحقوق، العدد الخاص ببحوث المؤتمر القانونى السابع.
6. ا.د. غازى فيصل غدير (2009)، «سياسه تركيا اتجاه العراق 1991-2003 م، كليه المأمون الجامعه»، بغداد، مجله كليه المأمون الجامعه، العدد الرابع عشر.
7. البراوى، راشد (1966)، من حلف بغداد الى الحلف الاسلامى، القاهره، مكتب النهضه المصريه.
8. هاشم محمد، م. م. سرى (2009)، «العلاقات العراقيه-التركيه الواقع و المستقبل»، مجله ذى قار، العدد1، المجلد 5.
9. حافظ وهيب، ا.م.د حسين (2017)، «العراق و المحيط الاقليمى دراسه فى العلاقات التركيه- العراقيه»، مركز الدراسات الاستراتيجيه و الدوليه، مجله العلوم القانونيه و السياسيه، المجلد السادس، العدد الاول.

10. محمود النعيمى، د. لقمان عمر (2012)، «العلاقات العراقيه- التركيه 2012-2022»، مركز الدراسات الاقليميه، جامعه موصل، السنه 10، العدد 32.
11. يونس الحريرى، ا.م.د جاسم (2016)، العلاقات الاستراتيجيه بين العراق و دول مجلس التعاون الخليجى (الماضى- الحاضر- المستقبل 2020-2003)، اردن، انتشارات دار الجنان.
12. فاضل عطوان، م.د عباس (2019)، «العلاقات العراقيه-التركيه و تاثيرها على اقليم كردستان 2017-2003»، مجله تكريت للعلوم السياسيه، العدد15.
13. محمد طه السويدانى، د. حامد (2011)، العلاقات العراقيه-التركيه العمق التاريخى و اليات تفعيل التواصل، جامعه الموصل، مركز الدراسات الاقليميه.
14. عدنان رحمن، ابتسام (2012)، «إستراتيجيات الموارد المائيه العراقيه فى ظل توجهات السياسه المائيه التركيه»، جامعه الكوفه، كليه التربيه للبنات، العدد الخاص بالمؤتمر الأول، الجزء الثانى.
دحام الشبلى، عماد كاظم (2018)، «علو الاختصاص التشريعى للأقاليم و المحافظات غير المنتظمئ بإقليم فى دستور جمهوريه العراق لعام 2005»، گرفته شده در تاريخ1399/2/20،
https://m.annabaa.org/arabic/studies/16928
15. محمد زوين، م. د حيدر (2018)، «الموارد المائيه فيا لعراق: التحديات المحليه و الدوليه و الصعوبات القانونيه و الدبلوماسيه»، كليه هندسه الموارد المائيه، جامعه القاسم الخضراء، نشره الراصد القانونى، مركز الدراسات الاستراتيجيه، جامعه كربلا، العدد 4.
16. الابراهيم، د. سعدى (2018)، الثروه المائيه فى العراق، باحث فى قسم الدراسات القانونيه، نشره الراصد القانونى، مركز الدراسات الاستراتيجيه، جامعه كربلا، العدد 4.
17. تقرير حاله البيئه فى العراق عام (وزاره البيئه) 2016، گرفته در تاريخ 18/2/1399،
http://www.moen.gov.iq
خبرگزارى الغدير عراق (2018)، گرفته شده در تاريخ 1399/2/20،
https://www.youtube.com/watch?v=x-1urkzADiE
الدستور العراقي (قانون اساسي عراق 2005)، گرفته شده در تاريخ 1399/3/1،
https://ar.parliament.iq

ثانيا. الانكليزية

1. Salvatpre Ceccarelli (2016), The Dams War, How Water Scarcity Helped Create Isis and Why Combating It Would Undo it, Research Institute for European and American

Studies (RIEAS), #1, Kalaveyton Street, Alimos, Athens, 17456, Greece, RIEAS web site: www: rieas.gr

2. Henri J. Barkey (2010), Turkeys New Engagment in Iraq Embracing Iraqi Kurdistan, Special Report 237,2010, by the United States Instiute of Peace.
3. Human Rights Watch (2019), Basra is Thirsty Iraq's Failur to Manage the Water crisis, july 22, 2019. ISBN: 978-1-6231-37502, in: https://www.hrw.org/ar/report/2019/07/22/331987.
4. Ibrahim, Yuksel (2006), Southeastern Anatolia Project (GAP) For Irrigation and Hydroelectric Power in Turkey, sakara University, Technicsl Education Faculty, Department of Construction, Energy exploration& exploition journal, Volume 24. Number 4+5, 2006. pp 361-370.
5. Nadhir A. Al_Ansari (2013), Management of Water Resources in Iraq: Perspectives and Prognoses, Department of Cicil, Environment and Natural Resources and Engineering, Lulea University of Technology, Lulea, Sweden, in: https://www.scirp.org/pdf/ENG_2013080616381893.pdf.
6. Nadhir Al- Ansari, Ammar A. Ali, Sven Knutsson (2015), Iraq Water Resources Planning: Perspectives and Prognoses, International Conference on Civil and Construction Engineering: 26/01/2015 - 27/01/2015, in: http://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?pid=diva2%3A1013105&dswid=8938.
7. Nadhir Al-Ansari, Sven Knutsson (2011), Toward Prudent management of Water Resources in Iraq, Department of Cicil, Environment and Natural Resources and Engineering, Lulea University of Technology, Sweden, in: https://www.diva-portal.org/smash/get/diva2:983999/FULLTEXT01.pdf.
8. Same W.Al-Muqdadi, Mohammed F. Omer, Rudy Abo, Alice naghshineh (2016), Dispute over Water Resource Management—Iraq and Turkey, Faculty of Geoscience and Geo-Engineering and Mining, TU Bergakademie Freiberg, Germany, in: https://www.researchgate.net/publication/305033206_Dispute_over_Water_Resource_Management-Iraq _and _Turkey

ثالثا. الفارسية

1. کرمی، افشین؛ حسن زاده، جواد و پیشگامی فرد، زهرا (1395)، «تأثیر هیدروپلیتیک بر مناسبات عراق و ترکیه با تأکید بر دجله وفرات»، فصلنامه مطالعات سیاسی جهان اسلام، سال پنجم،شماره 17: 29 _ 53.

2. مؤسسه آینده پژوهی جهان اسلام (1398)، کشورهای اسلامی و شاخص های بین المللی، تهران،
3. مقامی، سید علی قائم (1396)، «بحران آب و آب های جاری فرامرزی ترکیه و امنیت ملی و محیط زیست ایران»، فصلنامه مطالعات منافع ملی، سال دوم، شماره هفتم : 97 _ 117.
4. اکبری، نرگس و مشهدی، علی(1398)، «تهدید ها و تعهدات زیست محیطی دولت ترکیه در اجرای پروژه گاپ نسبت به آثار سوء زیست محیطی در ایران (ریزگردها)»، مجله حقوقی بین المللی، شماره 61، دوره 36: 311 _ 351.
5. محسنی، بهرام و رحیمی پور، مهدی (1391)، «تاثیر هیدروپلتیک اروند روند بر مناسبات آینده ایران و عراق»، فصلنامه پژوهش های راهبردی سیاست، شماره 3، دوره 1: 157- 180.
6. سردارنیا، خلیل الله و مهر آبادی، محمد (1394)، «فدرالیسم و فرهنگ سیاسی در عراق»، فصلنامه روابط خارجی، سال هفتم، شماره اول: 190-169.
7. نوری محمدی، مرتضی (1396)، «تاثیر فدرالیسم بر منازعات قومی: مطالعه مورد عراق»، فصلنامه پژوهش های راهبردی سیاست، سال ششم، شماره 21، از 175 _ 196.
8. نجفی، فیروز؛ مسعودنیا، حسین؛ امام جمعه زاده، سید جواد و نساج، حمید (1395)، «فدارلیسم و مثلث قدرت (شیعیان، کردها و سنی ها) در ساختار سیاسی عراق نوین»، فصلنامه جستارهای سیاسی معاصر، سال هفتم، شمار:1، از 141 _ 163.
9. عزتی، عزت الله و خلف زاده، رشید (1396)، «هیدروپلیتیک حوزه آبریز اروند رود و اثرات آن بر امنیت غذایی ایران»، فصلنامه علمی پدافند غیر عامل و امنیت، سال ششم، شماره 20: 5-27.
10. کاویانی راد، مراد؛ ضرغامی، ابراهیم و ولی زاده، حوا (1396)، «جایگاه ذخیره راهبردی دریای مازندران در امنیت آبی ایران»، فصلنامه علمی پژوهش های راهبردی سیاست، شماره 23، دوره 6: 85- 106.
11. علیزداه، عمران و پیشگاهی فر، زهرا (1390)، «امنیت زیست محیطی وتحول مفهوم امنیت در قرن 21»، فصلنامه چشم انداز جغرافیایی (مطالعات انسانی)، سال ششم، شماره 14: 107- 119.
12. متقی، افشین؛ مراد، کاویانی راد و نجفی، سجاد (1394)، «رابطه امنیت زیست محیطی با امنیت ملی (مطالعه موردی بیوتروریسم)»، فصلنامه مجلس و راهبرد، سال بیست و دوم، شماره هشتاد وسه: 75- 100.